

النهضة تخرق أحزابا تشاركها في الحكم بتغذية صراعاتها وإدامة أزماتها قيادي سابق في نداء تونس: كل تحالف مع النهضة هو انتحار سياسي

الجيش الجزائري يصعد لهجته تجاه حركتي «ماك» و«رشاد»

صابر بليدي

الجزائر - صعد الجيش الجزائري من وتيرة التشدد تجاه ما بات يعرف بالانفصاليين والإرهابيين، الأمر الذي يمهد لتدابير أكثر صرامة تجاه خلايا حركتي «ماك» و«رشاد»، اللتين تقرر تصنيهما حركتين إرهابيتين، وهو ما تجسد في التعليمات الأخيرة الصادرة عن هيئة المجلس الأعلى للأمن المنعقد برئاسة عبدالمجيد تبون.

وشبهت مجلة «الجيش» لسان المؤسسة العسكرية الجزائرية، حركتي استقلال القبائل ورشاد، بتنظيمي القاعدة والجماعة الإسلامية المسلحة، وهو توصيف ينطوي على بؤر حملة ميدانية من أجل اجتثاث الحركتين، رغم أن قيادتهما وأكبر هيئاتها تتواجد خارج البلاد.

وذكرت المجلة في عددها الأخير، أن الحركتين الإرهابيتين رشاد و«ماك»، لا تختلفان عن جيا (الجماعة الإسلامية المسلحة) والقاعدة، وأن التنظيمات الإرهابية تعمل على نشر الرعب في أوساط الشعوب وتحرض على العنف ضد الدول والحكومات وتدعم المجرمين المتطرفين، مستغلة كل الوسائل من مال فاسد وأسلحة مهربة وإعلام مهمل، وغايتها الاستيلاء بالعنف على الحكم وفرض أحكامها وشرائعها.

وأضافت «رشاد و«ماك» جيا والقاعدة، تنظيمات تمثل وجهين لعملة واحدة، وأن الفرق الوحيد بينها هو التغيير في أدوات العمل واستغلال وسائل جديدة، على غرار استعمال منصات التواصل الاجتماعي، والتوسل للمنظمات غير الحكومية المشكوك في تمويلها وانتمائها، فهذه التنظيمات لا تفكر بالوسائل المستعملة لتحقيق أهدافها، سواء تحالفت مع الصهاينة أو الأنظمة الفاسدة أو أعداء الوطن أو حتى مع الشيطان، طالما أن منسبها ملهمون بالمعبد المكافئ، الغاية تبرر الوسيلة».

وجاء هذا التصعيد في أعقاب قرار للسلطة الجزائرية صدر مؤخرا يقضي بتصنيف الحركتين المذكورتين حركتين إرهابيتين، وتم الكشف عن طرف السلطة الأمنية عما أسمته بـ«تفكيك خلايا تابعة لحركة رشاد في كل من وهران وتيسمسيلت وتبسة»، تعمل على الدفع بالاحتجاجات الحراك الشعبي إلى الأزمات نحو العنف والمواجهة مع أفراد الأمن والجيش».

وسبق لوزارة الدفاع أن قدمت إفادات على لسان عناصر أقي عليهم القبض، كشفتوا عن «اتصالات بين خلايا إرهابية وقادة في حركة رشاد تقيم بالخارج، فضلا عن تاهب عناصر في حركة استقلال القبائل لحمل السلاح وإعلان التمرد على سلطة الدولة من خلال سعيها للحصول على السلاح».

وأفضى هذا التوجه إلى التباس لافت بين الاحتجاجات الشعبية السياسية في البلاد، وبين المخاطر الأمنية المعلنة في طرف السلطة التي تعمل على إنهاء حالة الحراك الشعبي بكل الوسائل، بما فيها التضييق الأمني والخطاب المخيف.

واستدلت المؤسسة العسكرية، بـ«ابوقصادة» الذي أفتى بشرعية تعميم عمليات القتل والرذلة على كافة أبناء الجزائر، وتكفير حتى المواليد والرضع لأنهم لم يدخلوا بعد في الإسلام، وأن الحركتين الإرهابيتين دون شرف وخجل لا يخرجهما البكاء والتسول على أبواب مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وحتى تلك المطالبة بحقوق المثليين، وأيضا التعامل مع دول وأنظمة



تحالفات هجينة للتوقع في السلطة

تونس فاستقال منه ثلث نوابه (استقالة 11 نائبا)، ودور النهضة واضح فهي تتحالف لتقسم حليفها وهو أمر طبيعي في فكر جماعة الإخوان حتى لا يبقى منافس قوي لهم في الساحة عملا بمقولة فرق تسد وحتى تهتم الأحزاب بمشاكلها الداخلية ولا تهتم بمؤامرات الإخوان ضد الوطن».

واعتبر قفراش أن هذا الأمر يقوي سيطرة النهضة على الحكومة، وهي تعمل على ضرب خصومها عبر القضاء وبعض الإعلام الموالي لها لكي يجد المواطن نفسه مرغما على بقاء النهضة خوفا من حالة الفراغ السياسي، فالنهضة مثل السرطان فتأكل للأحزاب من الداخل.

وعرفت البلاد تحالفات سابقة قادتها النهضة، عجلت بتفجير الأحزاب المدنية (أبرزها نداء تونس) من الداخل وإضعاف تمثيليتها في المشهد، فضلا عن ضرب مقومات الدولة الحديثة الساعية لتكريس قيم الديمقراطية والتعايش السلمي وقبول الاختلاف.

وتأسس النداء في صانقة 2012 بقيادة الناجي قائد السبسي لمواجهة الإسلاميين الذين كانوا يهيمنون على المشهد آنذاك مستغلين مرجعيته من المشروع الوطني العلماني الذي قادته دولة الاستقلال التي تأسست العام 1956 برعاية الحبيب بورقيبة.

ونجح خلال انتخابات 2014 في قطع طريق الحكم أمام النهضة بعد أن فاز بالأغلبية البرلمانية ومؤسسه برئاسة الجمهورية، إلا أن التيارين اللذين احتل المرتبتين الأولى والثانية على التوالي في الانتخابات التشريعية انتقلا من المواجهة المفترضة إلى التعايش داخل تحالف حكومي برئاسة رئيس الحكومة يوسف الشاهد.

ساعدا على استمالتها وتوظيفها خدمة لمصالحها لضرب خصومها من الداخل. وأفاد المحلل السياسي باسل الترجيمان أنه «لا يوجد حزب لا يسعى لإضعاف خصومه، والنهضة لو لم تجد شخصيات مهترزة في نداء تونس لما استطاعت تفتيته».

وأضاف في تصريح لـ«العرب»، «المشكلة في من يبيعون أنفسهم للنهضة، وهناك عناصر تريد أن تبيع خدماتها للحركة ضمانا لمصالحها»، قائلا «أحد القيادات الآن موجود في حزب معين خدمة لرشاد الغنوشي، كان أيضا قياديا بارزا في النداء».

وقادت الحركة صراعا محتدما ضد حلفائها (التيار الديمقراطي وحركة الشعب) في عهد حكومة إلياس الفخاخ، سرعان ما أدى إلى انهيار حزامها السياسي، ثم عقفته بتهمة تضارب المصالح ضد الفخاخ.

ويرى مراقبون أن النهضة تعتمد التمشي ذاته مع حلفائها (قلب تونس واتلاف الكرامة) في حكومة هشام المشيشي، وتسعى لإيجاد حزام برلماني هام يمكن أن يضمن الاستقرار الحكومي في ظاهره ولكن في باطنه يهدف للحفاظ على مكانة رئيس البرلمان ورئيس الحركة.

قائد السبسي لاحتضان تلك الحكومة، فتم في البداية إبعاد القيادي البارز محسن مرزوق، ثم انقسم الحزب إلى ثلاثة أقسام وهي نداء تونس ومشروع تونس وتحيا تونس».

وحول طرق اختراق النهضة للخصوم السياسيين، قال الرقيق في تصريح لـ«العرب»، «هناك قيادات كانت في نداء تونس وترعى مصالحها النهضة وهي تشتغل لحسابها وموجودة الآن في حزب قلب تونس، والنهضة فعلت نفس الشيء مع التكتل والمؤتمر».



خليل الرقيق

وأضاف «النهضة تريد حلفاء لتتخفى وراءهم في الحكم وتسعى لإضعافهم في نفس الوقت، وصراع الشاهد والسبسي أنهى النداء تماما، ولذلك ترفض عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر التحالف مع النهضة، لأنها تدرك جيدا أنها لو فعلت ذلك فإن الحزب سينهار وسيجعل بخروجها من المشهد».

وأردف «النهضة تسعى دائما إلى أن تكون حزبا مؤثرا وسط الحلفاء والتكتل المشتتة، وتحاول الاستحواذ عليها (قلب تونس واتلاف الكرامة) لأنها تستحقها لكي تبقى مصدر القرار الأساسي، وهناك عناصر لا تزال موجودة وتستغلها الحركة».

وبينما يرى متابعون أن النهضة غدت الخلافات بين القيادات في نداء تونس وغيره، يعتبر آخرون أن وجود شخصيات مهترزة في تلك الأحزاب

منذ تسلمها مقاليد السلطة في تونس في العام 2011، أدبت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية على تكوين تحالفات مع أحزاب تختلف معها أيديولوجيا وفكريا، بهدف اختراقها وإلتمس من مفاصل الدولة والتحكم في مؤسساتها، فضلا عن «الانفراد» بصناعة القرار السياسي من وراء الستار.

خالد هادي

تونس - اتهم نشطاء سياسيون حركة النهضة الإسلامية باختراق الأحزاب التونسية المتحالفة معها في الحكم منذ 2011، في مسعى لتفتيتها وإرباكها عبر تغذية الصراعات بين قياداتها، وتحولها إلى شتات وشقوق من شأنها أن تعمق أزماتها وتجعل بخروجها من الساحة السياسية.

وأفاد عبد العزيز القطي، السياسي والقيادي السابق بحزب حركة نداء تونس أن «كل الأحزاب التي وضعت يدها في يد حركة النهضة إلا وانتجت بالتشكيت والتفتت على غرار النداء»، قائلا «رشاد الغنوشي هو أكبر شخصية غير مرغوب فيها من خلال نتائج استطلاعات الرأي منذ 2011».

وأضاف في تصريح لـ«العرب»، «نداء تونس لم يكن في مامن من التفتت من خلال ذلك التوافق الهجين مع النهضة، والهدف من التوافق كان السعي لإضعاف النهضة سياسيا، لكن أصحاب القلوب الضعيفة والمصالح الضيقة في النداء وضعوا أيديهم في يد الحركة».

وتابع «ما نلاحظه الآن هو اتباع النهضة لنفس التمشي وبعد تفتيت أحزاب سابقة كانت شريكة في الحكم (التكتل الديمقراطي والمؤتمر من أجل الجمهورية ونداء تونس) تسعى لإضعاف حزب قلب تونس (شريك الحكم) والدليل على ذلك أن رئيس الحزب نبيل القروي يقع في السجن الآن، فضلا عن واقع الخلافات بين قيادات قلب تونس».

واستطرد القطي «بعد عشر سنوات تبين أن كل تحالف مع النهضة هو انتحار سياسي».

واعتبرت شخصيات سياسية، أن كل الأحزاب التي تحالفت مع النهضة لم تعمر طويلا في المشهد على غرار نداء تونس الذي نجحت الحركة في اختراقه وخلقت واقعا متصدعا بين قياداته، كما صنعت خلافا محتدما بين مؤسستي رئاسة الجمهورية والحكومة (السبسي والشاهد).

وأفاد الناشط السياسي خليل الرقيق أن «ما يتحدث عنه القطي مألوف ومعروف منذ سنوات، وأبرز اختراق للنهضة للأحزاب التي تشاركها هو الشرخ السياسي الذي وقع بين حكومة يوسف الشاهد والرئيس السابق الراحل الباجي



مجلة الجيش الجزائري

التنظيمات الإرهابية تحرض على العنف ضد الدول والمتمردين

وجاء الموقف المتجدد للمؤسسة مساء نهب الجزائر إلى انتخابات تشريعية مبكرة تجري السبت، في أجواء من الغم والقلق، في ظل بوادر عزوف شعبي كبير، وإصرار السلطة على تعزيز الاستحقاق حيث يتسابق نحو 24 ألف مترشح في لوائح حزبية ومستقلة على 407 مقاعد يمثلون تعداد الغرفة الأولى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني).

ورغم الخطابات المتكررة للرجل الأول في هيئة أركان الجيش الجنرال سعيد شقريجة، حول «ضرورة إنجاح الموعد الديمقراطي وتفويت الفرصة على أعداء البلاد والمترشحين بها»، ودعوته المتكررة للمشاركة الواسعة لاختيار حقيقي لتمثلي الشعب، فإن نفس القيادة تحاول النأي بنفسها عن انحياز الجيش والتزامه الحيد بين المتنافسين في الاستحقاق الانتخابي.

ولفت شقريجة إلى أنه على «أصحاب الذكرة الانتخابية أن يعرفوا أن الجيش الوطني الشعبي جيش جمهوري، وسيفيئ كذلك بصفة لا رجعة فيها جيش يتولى مهامه الدستورية وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية، وأن الجيش يرفض أن يُجر إلى اللعبة التي يمارسها أولئك الذين تاهت بهم السبل ويأبى أيضا أن يكون مطية يخذها الذين يفضّلهم في تعبئة الجماهير وكسب ثقتهم يبحثون دون جدوى عن مبررات لإخفاقهم وخيبتهم».



الجيش يناق بنفسه عن التجاذبات السياسية

ملاحح تحالفات ممكنة بين الأحزاب المغربية مع اقتراب موعد الاستحقاق الانتخابي

للأحزاب عزيّن أخنوش أنه لا خطوط حمراء في مسألة التحالفات مع كل الأحزاب الموجودة، حتى وإن تعلق الأمر بـ«العدالة والتنمية» و«الإصالة والمعاصرة»، موضحا خلال استضافته في برنامج «حديث مع الصحافة» في القناة الثانية مساء الأربعاء أن «حزبه يمكن أن يشترط مع كل الأحزاب، على الرغم من أن بعض التجارب كانت قاسية وصعبة، وكان من الممكن أن نمضي بطريقة أحسن».

وربط أخنوش موضوع تحالفه مع الأحزاب الأخرى بمن سبقه من الرجال والنساء، وما هي التزاماتهم، ودرجة وفائهم، ومدى استعدادهم للانخراط في البرنامج الحكومي، مضيفا أن هناك «مجموعة من الشروط تجعلنا نتخذ قرار التحالف من عدمه، وقد نكون في الحكومة، وقد نخرج للمعارضة، كل شيء مرتبط بتصويت المواطنين».

أحد، ولدينا مشروع تقدمه، ولا نصارع لكي نتحالف مع أحد يوجد في الحكومة»، موضحا نوع العلاقة بين أحزاب المعارضة على أنها تنسيق داخل تحالف، مؤكدا أن «هذا التحالف يجب أن يستمر».

وتعليقا على هذه المستجدات أشار أمين السعيد، أستاذ العلوم السياسية، إلى التحولات التشريعية التي ستؤثر بشكل مباشر على نمط تدبير التحالفات الحزبية بعد الاستحقاقات الانتخابية.

وقال في تصريح لـ«العرب» إن «القاسم الانتخابي بصيغته الجديدة سيجعل الأحزاب في حاجة إلى هامش من المناورة، خاصة أن جمع الأغلبية سيكلف انخراط ما بين خمسة وستة أحزاب، وهو ما يعني أن قيادات الأحزاب تتلمص من التوقع القبلي حتى لا تفقد نفسها باصطفافات مفيدة ومكلفة أخلاقيا من حيث علاقتها بالرأي العام».

وأكد رئيس حزب «التجمع الوطني

أنه «بإمكان التحالف الثلاثي لأحزاب المعارضة أن يكون أحسن بكثير مما هو موجود».

وأوضح «أننا كأحزاب معارضة لن ندخل للانتخابات لكي نكون أقلية، بل لتشكيل أغلبية»، معربا عن أمه في أن يأتي أحد الحزبين «الاستقلال» أو «الإصالة والمعاصرة» في المرتبة الأولى، مضيفا «نحن نعمل على هذا الأساس بكل وضوح».



عزيز أخنوش

يمكن الاستقلال مع كل الأحزاب رغم صعوبة بعض التجارب

محمد ماموني العلوي

الرباط - تطرح مسألة التحالفات بين الأحزاب المغربية قبل وبعد الاستحقاقات الانتخابية المقبلة مشكلة سياسية وتقنية، في ظل الخلافات العننية بين مكونات الائتلاف الحكومي بالبلاد، خصوصا بين أحزاب «التجمع الوطني للأحرار» و«العدالة والتنمية» و«الاتحاد الاشتراكي»، حيث ظهرت عدة مشاكل في تدبير الاختلاف بخصوص قضايا وملفات مختلفة.

وبرز تقارب بين أحزاب المعارضة، «الاستقلال» و«التقدم والاشتراكية» و«الإصالة والمعاصرة»، يُبنى بتحالف ممكن بينها مستقبلا -إلى جانب بعض مكونات الحكومة الحالية- لخلق أغلبية تفرز حكومة ائتلافية تقود المرحلة المقبلة. وأكد رئيس «التقدم والاشتراكية» نبيل بن عبدالله